

قانون رقم ١١١ لسنة ٢٠٠٥

بربط موازنة الهيئة القومية لسكك حديد مصر

للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة القومية لسكك حديد مصر للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ٨٠٣٧١٧٠٠ جنيه (فقط وقده ثمانية مليارات وثلاثون مليوناً وسبعمائة وسبعين ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ٣٢٧٣٨٩٦٠٠ جنيه (فقط وقده ثلاثة مليارات ومائتان وثلاثة وسبعون مليوناً وثمانمائة وستة وتسعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ٦٨٠٠٠٠٠ جنيه .

- النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢٥٩٣٨٩٦٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ١٥٥٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده مليار وخمسمائة وخمسة وخمسون مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر عجز العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ١٧١٨٨٩٦٠٠ جنيه (فقط وقده مليار وسبعمائة وثمانية عشر مليوناً وثمانمائة وستة وتسعون ألف جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ٤٧٥٦٨٢١٠٠٠ جنيه (فقط ونحوه أربعة مليارات وسبعمائة وستة وخمسون مليوناً وثمانمائة وواحد وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- ستخدامات استثمارية بمبلغ ٧٨٣٧٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٣٩٧٣١٢١٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ٤٧٥٦٨٢١٠٠٠ جنيه (فقط ونحوه أربعة مليارات وسبعمائة وستة وخمسون مليوناً وثمانمائة وواحد وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- بيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٢٠٦٨٦٥٨٠٠٠٠٠٠ جنيه ، منه مبلغ ٤٠٢٥٨٢١٠٠٠٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٧٣١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ، منه مبلغ ٦٩٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تنازلم الهيئة ببراعة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في شروط التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ٢٠٠٥
يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ٢٠ يونيو سنة ٢٠٠٥ م) .

حسني مبارك

موجز حركة الموارد المالية لسنة المائة ٢٠٠٥/٢٠٠٦

القصة المنشية

٤٢ عريدة الرسمية - العدد ٢٥ تابع (ب) في ٢٣ يونيو سنة ٢٠٠٥

بيان	بيان	بيان
الإيرادات الجارية:	الإيرادات الجارية:	الإيرادات الجارية:
أيرادات الشاطئ الحاردي ٦٣	أيرادات أخرى ٦٨	أيرادات الجاردة ٦٣
٢٣٩	٣٩	الأجرور
١٣٢٩	٥٥٥	إنفاقات الجاردة والتحولات المالية
١٣٢٩٣٢٣١	٣٢٧٣٨٩٦	جملة الإيرادات الجازية والتحولات المالية
٣٠٨٣٢٣١	٣٢٧٣٨٩٦	جملة الاستخدامات الجازية
٣٠٨٣٢٣١	٣٢٧٣٨٩٦	جملة الموارد الجازية
الإيرادات الرأسمالية:	الإيرادات الرأسمالية:	الإيرادات الرأسمالية:
إيرادات وأعمالية متعددة منها مبلغ العامة ٦٧٥١٧٥	استخدامات الرأسمالية ٦٧٨٣٧	إيرادات وأعمالية متعددة منها مبلغ العامة ٦٧٥١٧٥
قرض وتسهيلات اجتماعية منها صبغة إسلامار ٤٣٩٩٨٩٦	استخدامات استثمارية ٣٩٧٣١٢١	قرض وتسهيلات رأسمالية ٦٧٦٢٦٨٦
١٩٤٠ جنبيه قرض من بنك الاستئثار القومي ٤٢٥٨٣١	تحويلات رأسمالية ٣٩٧٣١٢١	١٩٤٠ جنبيه قرض من بنك العمارة
الإيرادات الرأسمالية ٦٧٣١	الإيرادات الرأسمالية ٦٧٣١	الإيرادات الرأسمالية ٦٧٣١
إجمالي الموارد ٨٣٤٨٧٧	إجمالي الموارد ٨٣٤٨٧٧	إجمالي الموارد ٨٣٤٨٧٧